الوساطة

مقدمة:

الوساطة هي احدى اهم طرق إدارة وتسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث وتكمن أهمية الوساطة كألية بديلة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بعيد عن العنف (الاكراه)، بعيدا عن المحاكم الدولية المختصة وساحاتها، كما تعتبر الوساطة من الطرق الودية التي تعمل على توفير الوقت والجهد على المتنازعين مقارنة بالوسائل الأخرى، وقد برزت الوساطة بشكل صريح في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وغيرها من مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية.

01- تعريف الوساطة:

يقصد بها سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان للتقريب بين وجهات النظر[1]، كما يقصد بها عمل ودي تقوم به دولة او مجموعة من الدول او وكالة تابعة لمنظمة دولية او حتى فرد ذي مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين الدولتين[2].

الوساطة هي وسيلة لحل المنازعات، بمقتضاها يقوم شخص من الغير، محايد يسمى الوسيط بتسهيل وتنسيق المفاوضات التي يعقدها أطراف النزاع من اجل التوصل الى اتفاق بينهم[3].

اذن الوساطة هي عملية سلمية يتدخل فيها طرف ثالث محايد لدعم الأطراف المتنازعة في الوصول الى حل توافقي، من خلال تشجيع الحوار وتقديم مقترحات للتسوية.

تتوقف فعالية الوساطة الى حد كبير على استعداد الطرفين المتنازعين بالتوجه نحو هذه الوسيلة السلمية بالذات لحل النزاع، وهذا الاستعداد مرتبط بظروف النزاع ذاته ومشكلة النزاع القائم وبالتالي يكون التوجه الى الوساطة في حالة[4]:

- إذا استنفذ الطرفان جميع الإمكانات الخاصة في المباحثات.
- إذا كانت مواقف الطرفين متباعدة مما يشكل صعوبة في التوصل الى حل.
- اذا كان الطرفان على استعداد لاطلاع الطرف الثالث على جميع المواد والأمور المتعلقة بالنزاع القائم بينهما[5].

02- طبيعة الوساطة:

قد جاء النص على الوساطة في عدد من المواثيق الدولية، فعلاوة على المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، شجعت اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية في المواد 2 – 8 الدول على اللجوء الى الوساطة لحل النزاعات الدولية، كما نصت عدة قرارات للجمعية العامة على الية الوساطة، منها اعلان مانيلا 1982/11/15 وحثت فيه الجمعية العامة الدول التي لم تقض مفاوضاتها الى نتائج مرضية، البحث على حل من خلال اجراء الوساطة عبر وسيط الأمم المتحدة، وفي عام 2004 انشات الأمم المتحدة "وحدة دعم الوساطة"، وذلك بعد تزايد اللجوء الى وساطتها[6].

اما محكمة العدل الدولية فقد اشارت الى بعض قراراتها الى أهمية اللجوء الى الوساطة كأسلوب لتسوية النزاعات الدولية، ومن ذلك ما نص عليه قرارها الصادم بتاريخ 25 جويلية 1997 حول القضية المتعلقة بمشروع غابشيكوفر – ناغيماروس حيث ذكرت المحكمة او في هذه الحالة ربما تكون مشاركة طرف ثالث مفيدة وهامة للغاية في إيجاد حل شريطة ان يكون كل من الطرفين مرنا في موقفه[7].

تعد الوساطة عملية اختيارية في كل الأمور حيث لا شيء يلزم مبادرة الوسيط بتقديم وساطته وان للدول المتنازعة الحرية الكاملة في رفضها للوساطة، وعدم الزامية نتيجة الوساطة فلا تفرض على طرفي النزاع، ولا تمثل تدخله من ثالث في النزاع الذي يقتصره دوره على اقتراح قاعدة الاتفاق بين أطراف النزاع وبذله جهودا لجعله مقبولا من الأطراف المعنية[8].

ويلعب الوسيط دورا هاما في حل النزاعات الدولية، ودور الوسيط شبيه بدور من يقوم بالمساعي الحميدة الان دوره اكثر إيجابية حيث يمكنه تقديم الحلول والاقتراحات لأطراف النزاع، وبما ان الوسيط يعتبر مشاركا نشط في المفاوضات التي تقوم بين الأطراف المتنازعة فانه لذلك يتمتع بصلاحيات واسعة وعليه ان يتقيد بالتزامات معينة، فله ان يشارك في اجراء المفاوضات في بعض الأحيان وخلال المفاوضات يستطيع الوسيط ان يحترم تعديل مطالب الأطراف المتنازعة ووضع المفاوضات الى الامام في طريق التسوية النهائية لحل النزاع[9]، ونظرا لما يتمتع به الوسيط من صلاحيات وما لديه من مهام عليه ان يؤدي دوره بحسن نية استنادا الى قواعد القانون الدولي دون ان يمارس أي ضغوط على أي من الطرفين، وان لا يعمد الى الاضرار بمصالح أي منهما، وذلك حيث ان الوساطة يجب ان لا تكون بوابة لتدخل في الشؤون الداخلية لأطراف

النزاع، ومهمة الدولة الوسيطة هي التوفيق بين المطالب المتضاربة لأطراف النزاع والتخفيف من حدة بين الدولتين المتنازعتين[10].

03- امثلة من الممارسة الدولية:

الوساطة التي قامت بها الجزائر عام 1980 بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران بشأن الافراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران مقابل الافراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الامريكية وقد نجحت الوساطة الجزائرية في ابرام اتفاقية الجزائر بين إيران والولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 09 جانفي 1981[11].

وساطة الزعيم نيلسون مانديلا والأمير السعودي بندر بن سلطان في قضية لوكر بي بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية عام 1999، والتي انتهت بدفع ليبيا مبلغ 7.2 مليار دولار كتعويض لأهالي ضحايا الطائرة المنكوبة وتسليم مواطنين ليبيين للقضاء الأسكتلندي متهمين بتفجير الطائرة وتلا هذا قيام الجانب الأمريكي برفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا ورفع اسمها من القائمة السوداء عام 2000، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة دامت أكثر من خمسة عشر عاما[12].

أدت جهود الدبلوماسية الجزائرية الى تسوية الازمة المالية وذلك بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات من الحوار بين الحكومة المالية والأطراف المتنازعة حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الجزائر بتاريخ 01 مارس 2015، وهذا برعاية الجزائر الى ادارت الوساطة الدولية بامتياز[13].

الوساطة التي قام بها امير دولة الكويت في الازمة الخليجية بين قطر وكل من السعودية والامارات والبحرين ومصر، والتي بدأت عام 2017 [14]، كانت الوساطة الكويتية تعتمد بشكل كبير على تماسك منظومة مجلس التعاون واعتبارها المدخل الرئيسي للمصالحة المرتقبة، فحرصت الدبلوماسية الكويتية على انعقاد قمة الكويت 2018 على الرغم من ضعف التمثيل الخليجي للمحافظة على بقاء المجلس والمضي في فعاليته وفق الجدول الزمني المنظم لذلك على امل استعادة القمم القادمة لقادتها في الاجتماعات القادمة، الامر الذي تم استقراؤه بنجاح عندما التام الجمع الخليجي في قمة العلا 2021 ايدنا بالتسوية الكاملة للازمة[15].